الحكم الراشد وأثره على التنمية المستدامة

أكحل محمد

طالب دكتوراه تخصص : حكامة وبناء جولة المؤسسات.

جامعة باتنة

لقبج حمزة

طالب دكتوراه تخصص – ديموغرافيا.

جامعة البليدة 02

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، إذ بات من الضروري مراعاة رهانات التنمية المستدامة بصفتها طرفا فاعل في المجتمع، حيث كشفت الدراسة أن السبيل لتحقيق ذلك هو تفعيل مبادئ الحكم الراشد من خلال مكافحة الفساد، والعمل على ترشيد النفقات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج لخلق اليد العاملة.

الكلمات المفتاحية : الحكم الراشد، التنمية المستدامة.

Résumé :

Cette étude vise à déterminer la nature de la relation entre la bonne gouvernance et le développement durable, il est devenu nécessaire de prendre en compte les enjeux du développement durable en tant que partie active dans la communauté, où l'étude a révélé que la façon d'y parvenir est d'activer les principes de bonne gouvernance en lutte contre la corruption, et le travail sur la rationalisation des dépenses et dirigées vers l'investissement productif pour créer la main-d'œuvre

تمهيد:

طرحت الجزائر في السنوات الأخيرة قضية الإصلاحات لاسيما الاقتصادية منها، وخاصة تلك المرتبطة بالتنمية الشاملة والمستدامة.

فالجزائر وكغيرها من الدول تصارع وتجابه اليوم وأكثر من أي وقت مضى أزمة كبيرة ومعقدة رغم الإمكانات المتاحة، الأمر الذي يجعلنا نبحث عن السبيل لتحقيق التنمية المستدامة ولا يتم ذلك إلا بالتطبيق الجيد لمبادئ الحكم الراشد الذي بات شرطا لا غنى عنه لتعزيز مناخ الاستثمار وبات مطلبا عاما للاقتصاد الوطني، لاسيما في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط.

تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، وقد اعتمدنا في ذلك على كل من مؤشرات الحكم الراشد وأبعاد التنمية المستدامة من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة على الإشكالية نركز على النقاط التالية:

- ماهية الحكم الراشد والتنمية المستدامة.
- إستراتجية الحكم الراشد في الجزائر.
- سبل تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر.

❖ ماهية الحكم الراشد والتنمية المستدامة:

أولا: الحكم الراشد:

حظي مصطلح الحكم باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة حتى أصبح تحسينه موجودا في جدول أعمال الدول وعلى لسان أغلب السياسيين ورجال الاقتصاد والقانون، ولا يوجد اتفاق على تعريفه وتحديد مكوناته بسب تداخل هذا المفهوم مع عدة مفاهيم ومصطلحات أخرى مثل الحكومة يضاف إلى هذا أيضا غياب ترجمة موحدة ودقيقة مرادفة للمصطلح إلى اللغات الأخرى، وبالرجوع إلى أصل المصطلح ولو بشكل مختصر نجد كلمتين (Gouvernance) مشتقة من(Govern) والتي تعني في آن واحد (الحكم) بمعنى ممارسة السلطة، وكذا الرقابة والتوجيه[1].

أما في العربية فنجد أن المصطلح الثلاثي (حكم) له كلمات متعددة تتعلق بجوانب مختلفة في نسق الحكم بالمعني الحديث والتي تضفي على المفهوم نفسه جلال العلم والحكمة والعدل والمساواة على أساس من القواعد القانونية [2] وقد تمت ترجمته إلى العديد من الكلمات مثل "إدارة الحكم"، "الحكمانية"، " الإدارة المجتمعية "[3]، ويستخدم المصطلح منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي[4]، وبما أن مفهوم الحكم ذو دلالة مجردة وحيادية فإن بعض أشكال الحكم هي بدون شك أفضل من الأخرى، وبهذا

فإن الموضوع قد تنامى حول مفهوم الحكم، وعرف تحولات إلى التفكير باتجاه الحكم الراشد أو الجيد حيث الانتقال من فكرة الحكم التقليدية إلى حالة أكثر تفاعل وتكامل بين الأركان والعناصر في الحكم [5].

وقد صيغ هذا المصطلح من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة فشل مشاريع التنمية بسبب قصور الإدارات الحكومية فيها عن تحقيق ذلك بفعالية وكفاءة، وفي هذا يعتبر البنك الدولي أول من طرح هذا المصطلح في دراسة له عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء سنة 1989 وقدم له تعريفا عاما على أنه " ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة "[6]، ثم قدم له تعريفا أكثر دقة سنة 1992 من خلال جعله مرادفا للتسيير السليم للتنمية فعرفه بكونه "الأسلوب أو الطريقة التي تمارس بها السلطة في تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من اجل التنمية"[7]، أي التركيز على جانب التسيير الاقتصادي والمقاربة التقنية لمساعدات التنمية وفي آخر تعريفه له للمصطلح قدمه على النحو الآتي " الحكم الرشيد يتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما، معتمدة على في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات وتنسيقها من أجل تقديم خدمة جيدة وفعالة "[8]، وهنا يبرز التركيز على الجانب السياسي من خلال تبين أهمية الديمقراطية في توفير شروط بيئة مساعدة على خلق تنمية مستدامة، وقد قام معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي بإشراف دانيال كوفمان وآخرين بوضع ست خصائص للحكم الراشد تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي والاقتصادي المؤسساتي وهي: [9]

الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، نوعية النظام، سيادة القانون، مكافحة وضبط الفساد.

ويقوم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ التسعينات على تقديم سياسة لتحسين الحكم كمدخل لتحقيق التنمية البشرية المستدامة بإضافة صفة "البشرية " للتنمية في انتقاد للرؤية المركزة على الجانب الاقتصادي للحكم من قبل البنك الدولي، وقد استوحى ذلك من أطروحة : " **أمارتيا سن**" حول دور الديمقراطية في تحقيق عملية التنمية، وقد جعل من مفهوم التنمية البشرية إطارا عاما موجه له في تعريفة ورؤيته للحكم الراشد فيعرفه على أنه " العمليات والهياكل التي تقود العلاقات السياسية والسوسيو- اقتصادية بشفافية ومسؤولية "[10]، وهذا من خلال التركيز على تسعة خصائص تتمثل في المشاركة، وحكم القانون، الشفافية، الاستجابة، اتجاه الإجماع، العدالة، والفعالية والكفاءة، المساءلة، الرؤية الإستراتيجية، كل هذه الخصائص تقوم على التفاعل بين مكونان أو فواعل ثلاث وهي الدولـــــــة، القطاع الخاص(السوق)، ومنظمات المجتمع المدني حيث يضطلع كل فاعل بوظائف وأدوار محددة لغرض إنجاح التكامل بينها وتحقيق التنمية المستدامة .

أما في الجزائر فيعتبر القانون التوجيهي للمدينة 06/06 أول تشريع جزائري تحدث عن الحكم الراشد واعتبره في مادته الثانية ضمن الفقرة السابعة من المبادئ العامة لسياسة المدينة :" الحكم الراشد الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطنين وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية "[11].

ثانيا: التنمية المستدامة

قامت النظرية التقليدية للتنمية على تطوير وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الإمكانات لها غير أنها أغفلت آثار ذلك على البيئة وحقوق الأجيال القادمة، وهو ما أدى إلى تبلور مفهوم جديد للتنمية اقترن باسم التنمية المستدامة[**].

تعددت تعريفات التنمية المستدامة خلال العقود الأخيرة، وعلى الرغم من تباين المصطلحات والكلمات التي وردت حولها إلا أنها لا تختلف في جوهرها ومحتواها كثيرا، وان اختلفت زوايا النظر إليها بحسب المنطلقات الإيديولوجية والفكرية، ومن التعريفات الشائعة لها ما طرحته اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية والمعروف بتقرير برونتلاند رئيسة وزراء النرويج المقدم إلى هيئة الأمم المتحدة عام 1987 بعنوان " مستقبلنا المشترك " حيث قالت " إن التنمية المستدامة نمط جديد من التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها "[12].

كما عرفتها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة" بأنها تنمية تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجات الخاصة "[13].

وتجدر الإشارة إلى هنالك جهودا دولية بذلت ترجع إلى مطلع الستينيات من القرن العشرين بدافع الشعور بمخاطر البيئة وتلوثها تمت ترجمتها في عدة مؤتمرات دوليه أسهمت في بلورة هذا النهج المستدام للتنمية من بينها:[14]

- مؤتمر ستوكهولم بالسويد الذي عني بالإنسان والبيئة البشرية والذي نشأ على اثره برنامج الامم المتحدة للبيئة.
- مؤتمر ريو دي جانيرو في البرازيل عام 1992 المعروف بقمة الأرض .
- قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة في جنوب إفريقيا عام 2002.
- قمة ريو دي جانيرو في البرازيل عام 2012 التي اهتمت بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة.

والتي ساهمت فيها منظمات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدولية، وجاءت كبديل عن مفهوم التنمية التقليدية التي عرفت بالتنمية اللامتوازنة أو الظالمة لعدم اهتمامها بأبعاد ترتبط بالجوانب البيئية وكذا عدم مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد الطبيعية، وعليه فإن التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف أطلق عليها اصطلاحا الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة اتفقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحضور 192 دولة و23 منظمة دولية سنة2000م، وقد أرفقت بها مؤشرات لقياس التقدم في تحقيقها للدول مجتمعة أو منفردة، وتعد في هذا من أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة نهاية القرن الماضي وتتمثل **الأهداف** في ما يلي:[15]

- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛

- تعميم التعليم الابتدائي لجميع مستحقيه؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- تقليل وفيات الأطفال؛
- مكافحة الايدز والملاريا والأمراض الأخرى؛
- كفالة الاستدامة البيئية،
- إقامة شراكة عالمية من اجل البيئة؛
- إبراز أهمية الموارد البشرية.
- عرض الاتجاهات والقضايا المتعلقة بدور الحكم الراشد في تحقيق وأثره على تطوير آليات الحكم وطرق تطبيقها في الدول النامية؛
- إحداث تغيرات مستمرة ومناسبة تفي حاجات وأولوية المجتمع بطريقة تلاءم الإمكانيات وتسمح بتحقيق الوازن[16].

وهي ذاتها التي عبر عنها كل من "هورستكوهلر" المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، و"جيمس ولفنسون" رئيس مجموعة البنك الدولي بقوله إن: " مؤسساتنا تستخدم التنمية كإطار عام مشترك لتوجيه سياساتنا وبرامجنا وتقييم مدى فاعليتنا "[17].

وبالرغم من تعقيدات وتشابك مفهوم التنمية المستدامة فهنالك إجماعا على أنها تمثل الغاية المراد تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، كما أن هنالك اتفـــــــــــــــــاقا على المكونة لها وسيتم التركيز على ثلاثة **أبعاد رئيسية** وهي النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وأخيرا البعد التقني والإداري [18].

حيث يتجلى **البعد الاقتصادي** في المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعة على النحو الأمثل ويندرج تحت هذا البعد :

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية والمساواة في توزيعها؛
- تقليص تبعية البلدان النامية؛
- الحد من التفاوت في مستوى الدخل؛
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته؛
- تقليص الإنفاق العسكري.

أما **البعد الإنساني والاجتماعي** فيشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية من خلال الحصول على مختلف الخدمات الصحية والتعليمية استنادا إلى معايير حقوق الإنسان وتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار، ويندرج تحت هذا البعد العناصر الآتية:[19]

- تثبيت النمو الديموغرافي وأهمية توزيع السكان؛
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية؛
- أهمية دور المرأة؛
- الأسلوب الديمقراطي في الحكم وفكرة العدالة الاجتماعية؛
- المشاركة الجماعية الفعالة وكذا أهمية تنمية البشر.

في حين يعنى **البعد البيئي** بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية التي تقوم عليها التنمية المستدامة والتي يندرج تحتها ما يلي:[20]

- حماية الموارد الطبيعية؛
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري؛
- صيانة ثراء الأرض والتنوع البيولوجي.

ويهتم **البعد الإداري والتقني** بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وينتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات وذلك باستخدام معايير تحد من تدفق النفايات وتعمل مع النظم الطبيعية وتساندها .

لتحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة استخدام تكنولوجيا أنظف والحد من انبعاث الغازات للحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون خلال إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة مثل الطاقة الشمسية والعمل على تفعيل قوانين البيئة[21].

ولمتابعة مدى التقدم المحقق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المشار إليها أعلاه، وضعت الأمم المتحدة من خلال وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة المنبثقة عن قمة الأرض لعام 1992 حوالي 130 مؤشرا لقياس ذلك، وقلصتها لاحقا لجنة التنمية المستدامة إلى 58 مؤشرا نظرا لصعوبة توفير بياناتها، وعقدت ندوات وورشات عمل لتسهيل رصدها. نتج عنها قيام عديد الدول بوضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وفي هذا المجال تعد كندا دولة سباقة وتصنف المؤشرات المعتمدة من قبل لجنة التنمية المستدامة إلى أربع مجموعات هي:[22]

- **المؤشرات الاجتماعية**:والتي تتعلق بقضايا العدالة الاجتماعية، والتعليم والصحة، الإسكان، والأمن.

- **المؤشرات الاقتصادية**: والتي تتعلق بقضايا الهيكل الاقتصادي من حيث نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة أو المستلمة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، وفي جانب آخر تتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج من خلال تحديد كثافة استخدام المواد والطاقة وتوليد النفايات الصلبة .

- **المؤشرات البيئة:** وهي التي تتحدد من خلال عناصر عديدة تشمل التغير المناخي، استنفاذ الاوزون نوعية الهواء، التنوع الإحيائي .....الخ .

علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة

لقد ظهر مفهوم الحكم الراشد وترافق مع تطوير مفاهيم التنمية التي تغيرت من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي وصولا إلى التنمية الإنسانية، ويرجع هذا التطور إلى إدخال مفهوم الحكم الراشد في أدبيات الأمم المتحدة التي تركز على تحسين نوعية الحياة للمواطنين وعلى محورية الإنسان في العملية التنموية[23].

وتمكين المواطنين وتوسيع خيارهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، وتفعيل دور الأحزاب والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وكذا التنظيمات النقابية، وهي شروط لا تتوفر إلا في ظل الحكم الراشد الذي تتفاعل في هذه المكونات بحيث يضمن تحويل هذا النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة .

وتكاد تجمع المنظمات الدولية للتنمية على اعتبار الحكم الراشد مقاربة جديدة لتحقيق التنمية لكنها ليست دائما كذلك على اعتبار أن مفهوم الحكم الراشد كآليات وعمليات ومؤشرات للقياس تعكس تطور أدبيات الحكم والتسيير في الغرب أكثر من مراعاتها لحاجات ومتطلبات التنمية في الدول النامية[24] والجزائر واحدة من هذه الدول التي عرفت عـــــــــــــــدة إصلاحات اقتصادية فرضتها المؤسسات المالية الدولية كانت لها انعكاساتها على الجانب الاجتماعي، فإذا كان هنالك إجماع دولي على اعتبار الحكم الرشيد هو أساس التنمية البشرية المستدامة فإن ذلك يجب أن يراعي خصوصيات الدول وأوضاعها المختلفة .

❖ **إستراتيجية الحكم الراشد في الجزائر:**

اهتمت الجزائر بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له، حيث جاء على مستوى التنظيمات القانونية والدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية تعزز العدالة الاجتماعية، ومكافحة ظاهرة الفساد عن طريق إصدار مجموعة تشريعات ردعية.

كما تم تنصيب أربع مجموعات عمل حسب المحاور التالية:

- محور الحكم الراشد والديمقراطية؛

- محور الحكم والتسيير الاقتصادي؛
- محور تسيير المؤسسات؛
- محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والجزائر من بين الدول العربية التي تسعى إلى القضاء على الفساد الإداري على مستوى المؤسسات العمومية منها أو الخاصة، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها الجزائر من أجل مواجهة هذه الظاهرة التي تعتبر من أكبر معوقات التنمية بأبسط معانيها وصولا إلى التنمية ذات الطابع الشمولي أو ما يطلق عليها التنمية المستدامة، ومن أبرز هذه الإجراءات ما يلي:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: وقعت في 09 ديسمبر 2003 وصودقت بالتحفظ في 25 أوت 2004.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة: وقعت في 12 ديسمبر 2000، وصودق عليها مع التحفظات في: 07 أكتوبر 2002.
- الجزائر عضو مؤسس في" فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" التي أنشأت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد هي همزة الوصل مع منظمة الشفافية العالمية.

ولأجل تدعيم التعاون الدولي وتبادل المساعدات التقنية استحدثت مجموعة أجهزة من أجل الوقاية من الفساد تتمثل في:

على المستوى المحلي:

- مجلس المحاسبة: جهاز مكلف بالرقابة البعدية للأموال العمومية والسهر على حسن استعمالها.
- المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة منها: أنشئ من أجل إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وهو مكلف برفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية يشمل حصيلة نشاطاته ومقترحاته بشأن التدابير الملائمة.
- **اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:** تتمتع بسلطة إدارية واستقلالية مالية وشخصية معنوية، تعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية، وتضطلع بالمهام التالية:
  - تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
  - اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية؛
  - التعاون مع مختلف الهيئات العمومية والخاصة في إعداد قواعد وأخلاقيات المهنة وبرامج التوعية والتحسيس بسلبيات الفساد؛

- الاستعانة بالنيابة العامة في جمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد.

- **لجنة إصلاح هياكل الدولة:** تم إنشائها للنظر في جميع الاختلالات والمشاكل التي تعانيها مختلف أجهزة الدولة وتشخيصها واقتراح حلول مناسبة لها.

على المستوى الدولي:

سارعت الجزائر إلى التوقيع أو الانضمام إلى عدة اتفاقيات على المستويين الدولي والإقليمي:

- انضمام الجزائر إلى الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1983.
- إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في السلم الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية سنة 1990.
- الموافقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعدل في ماي 2004.
- تشريع حماية حقوق المعاقين سنة 2002.
- البرتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي للحقوق الدينية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية في: 1989/09/12.
- اتفاقية حقوق الطفل بتاريخ: 1993/04/16.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1996.
- اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سنة 2005.

❖ **سبل تفيعل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر:**

رغم مباشرة الجزائر لمجموعة من الإصلاحات في مجال إرساء قواعد الحم الراشد، إلا انه لا يزال وجود مجموعة من النقائص والمتطلبات التي لا بد من توافرها لإرساء دولة القانون وتحقيق حوكمة حقيقية، ولا يكون ذلك إلا باتخاذ تدابير ووضع إجراءات خاصة تعمل على تفعيل الديمقراطية، وذلك من خلال رؤية إستراتيجية للتنمية من خلال علاقة التنمية بالديمقراطية في ظل مناخ اقتصادي يطور بمعدل مستدام وأوضاع اجتماعية تتحسن باستمرار، إضافة إلى نوعية الخدمات التي تقدم للمواطن، وبهذا تتحدد الديمقراطية تبعا للجهود المبذولة للخروج من التخلف الاقتصادي من خلال السبل التالية[25]:

- تحقيق أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة من خلال تفعيل دور القطاع الخاص والمجتمع المدني لأجل تحقيق تنمية شاملة اقتصادية؛
- تهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص من خلال استرجاع ثقة المستثمرين، وتكريس منظومة تشريعية من أجل تشجيع الخواص على تقديم أفضل الخدمات في أقرب وقت ممكن؛

- إعادة تفعيل القطاع العام، بغية استقطاب الاستثمار الأجنبي عن طريق تفعيل الشفافية في القوانين والإجراءات والتشريعات التي تنظم المجتمع، والعمل على الحد من ظاهرة الفساد؛
- بناء وتنمية القدرة المؤسسية لمختلف أطراف التنمية من خلال تمكين قوى السوق، ومساهمة المجتمع المدني في تفعيل التنمية الشاملة؛
- إعادة هيكلة القطاع العام وإصلاح مختلف مؤسسات الدولة.

الخاتمة:

رغم التحسن الذي حققه الاقتصاد الوطني على المستويين الكلي والجزئي إلا أنه لا يعبر عن الصورة الحقيقية مقارنة بالإمكانات التي تزخر بها الجزائر من ثروات طبيعية ورأس مال بشري. مقارنة مع الدول التي تملك نفس مقومات الدولة الجزائرية أو حتى أقل منها، فلا يمكن للتنمية المستدامة والحكم الراشد السير معاً إلا إذا توفرت إرادة سياسية منبثقة عن إرادة شعبية وتداول سلمي للسلطة وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل ومساءلة وشفافية ومجتمع مدني ناشط ورقابة شعبية وإعلام حر، إذ لا يمكن تحقيق احدهما دون الآخر إلا استثناءً. أما القاعدة فهي التداخل والتواصل ما بينهما وإلا عجز كلاهما عن تحقيق الأهداف المنشودة والتي تتمثل في تحقيق التنمية الإنسانية.

ولهذا فان مواجهة الإشكاليات والتحديات تتطلب اختيار السبل الصحيحة والمناسبة لإحداث التنمية الإنسانية المنشودة والشاملة في ظل مقتضيات الحكم الراشد، والجزائر لا تنقصها الموارد ولا الكفاءات لكنها تعاني غياب الإطار المؤسسي الذي يعتبر العامل الهام والضروري لتحقيق التنمية المستدامة .

على هذا الأساس بات من الضروري على كل من السلطات العمومية والمجتمع المدني على حد سواء العمل على:

- وضع سياسة فعالة لمكافحة الفساد وتنفيذها؛
- اعتماد أدوات تمويلية جديدة؛
- العمل على ترشيد النفقات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة للثروة واليد العاملة الكثيفة؛
- تفعيل الدور الرقابي للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من خلال توسع الصلاحيات.

المراجع والهوامش:

1- الجابري، محمد عابد، "هل ممكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف ؟ مناقشة مفاهيم" **مجلة البرلمان العربي**، اتحاد البرلمان العربي، ع 81، السنة 21، تشرين الأول / أكتوبر 2001، ص 08.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية الإنسانية العربية" المكتب الإقليمي للدول العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002. ص .102

3- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، الطبعة2004، ص 96

4- الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، مصر، 2003، ص .8

5- Plumptre, Tim & Graham ،John "Gouvernance and Good Gouvernance: International and Aboriginal Perspectives" Institute on Gouvernance Ottawa – Canada 1999.p11

6- راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا : دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005، ص.27

7- Bonnie Campbell : la gouvernance, une notion éminemment politique, ouvrage collectif du Haut conseil de la coopération internationale, "les non dits de la bonne gouvernance, pour un débat politique sur la pauvreté et la Gouvernance", éd. KARTHALA, 2001, page 122.

8-Daniel Kaufmann: "Repenser la gouvernance: dialogue sur la gouvernance et développement au moyen-oréant et en Afrique du sud" (Paris, Bayrout, Rabat et washinton :ac.21/11/2003),p3,voir le site : http://www.worldbank.org/wbi/gouvernance.

9-Daniel KAUFMANN, Avec Edouard AL-DAHDAH,La Gouvernance dans le monde, Institut de la Banque mondiale, Présentation au colloque du Conseil National Économique et Social (CNES), Alger, 3février 2007, p11. (voir : www.CNES.dz).

10-UNDP, "gouvernance for sustainable human development", (policypaper, 1997), p 02: voir le site:http://www.undp.org.

11- المادة 02 من القانون التوجيهي للمدينة 06/06 المؤرخ في 20فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006، كما سبق للجزائر أن صادقت على عدة اتفاقيات مثل القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الموقع في لومي بتاريخ 11يوليو 2000 بموجب القانون رقم 01-02 المؤرخ في 09 ماي 2001 والذي أكد في المادتين 03 و04 منه على " أهمية الحكم الرشيد والمشاركة وتعزيز الشفافية، وسيادة القانون، وحقوق الانسان".

**- هناك فرق بين التنمية والنمو الاقتصادي حيث لا يمكن تصور تنمية دون حصول نمو اقتصادي فالتنمية إذن تشمل النمو الاقتصادي، ولا يعبر النمو الاقتصادي على الظروف الاجتماعية للسكان فقد يكون هنالك نمو اقتصادي ولا يرافقه بالضرورة حدوث تنمية، ونعني بالاستدامة أنه "لابد من تلبية حاجيات هذا الجيل دون المساس بحق الأجيال المقبلة في التحرر من الفقر والحرمان وممارسة قدراتها الأساسية " انظر في هذا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، جانفي1997، ص09.

12- عامر خضير الكبيسي واخرون، دراسات حول التنمية المستدامة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2015، ص 22.

13- حرفوش سهام، يوباية ذهيبة ريمة، صحراوي ايمان، " الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها "، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة والاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات سطيف يومي 07 و08 أفريل 2008.

14- حرفوش سهام، يوباية ذهبية ريمة، صحراوي إيمان، المرجع السابق.

15- عامر خضير الكبيسي واخرون، مرجع سابق، ص 18

16- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان 2012-2013، ص ص91، 92.

17- المرجع نفسه ص .92

18- نصر الدين لبال، دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة، الموسم الدراسي2012/2011، ص 14 ومايليها وصالح عمر فلاحي، التنمية بين تراكم المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد، 03، 2004، جامعة سطيف، ص 09 وما يليها.

19 – سايح بوزيد، مرجع سابق، ص ص 106، 107.

20- نصر الدين لبال، مرجع سابق، ص 20.

21- نصر الدين لبال، مرجع سابق، ص 21

22- بوزيد سايح، مرجع سابق، ص 100.

23- حسن كريم، مرجع سابق، ص 98

24- رضوان بروسي، الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009/2008، ص .267

25- سايح بوزيد، مرجع سابق، ص 451.